

قياس وتحليل بعض المتغيرات النقدية في النمو الاقتصادي العراقي للمدة (٢٠١٩-٢٠٠٠)

Measurement and analysis of some monetary variables in Iraqi economic
growth for the period (٢٠٠٠-٢٠١٩)

أ.د. اديب قاسم شندي

الباحثة: هدى فاضل قصاد

كلية الادارة والاقتصاد - جامعة واسط

Dol: hdfor682@gmail.com.

بحث مستل من رسالة الماجستير

والمالية من حيث الأهداف والأدوات
والوسائل النقدية والمالية في كل من السوق
النقدي والسوق السلعي ومدى تأثيرها في
تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق استخدام
الأسلوب القياسي، يسعى البحث الى تحقيق
جملة من الاهداف منها معرفة أثر مكونات
السياسة النقدية على معدل النمو
الاقتصادي، ولذلك توجيه أصحاب القرار
باي مكون في السياسة النقدية له التأثير
الأعظم في النمو الاقتصادي. توصل البحث
الى جملة من الاستنتاجات اهمها تبين
ان هناك علاقة طردية وذات تأثير معنوي
في العراق بين عرض النقد ومعدل النمو،
أي ان زيادة عرض النقد بمقدار وحدة واحدة

المستخلص:

يعد تأثير السياسة النقدية في النشاط
الاقتصادي من المواضيع المهمة في التحليل
الاقتصادي الكلي التي لا يزال الجدل قائما
حولها؛ في حين يرى مؤيدو المدرسة النقدية
إن السياسة النقدية هي الأكثر فاعلية، نجد
أن مؤيدي المدرسة الكينزية يؤكدون على
أهمية السياسة المالية في تحقيق النمو
الاقتصادي. فالإجراءات التي تتخذها الدولة
للتأثير على الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق
عدد من الأهداف الاقتصادية، أهمها رفع
معدلات النمو والوصول إلى التوظيف الكامل
واستقرار الأسعار. تتبع اهمية البحث في
محاولة دراسة التفاعل بين السياسة النقدية

للوصول الى توازن القطاعين الحقيقي والنقدي.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، النمو الاقتصادي، عرض النقد، سعر الصرف، التضخم.

سوف يعمل على زيادة النمو الاقتصادي بمقدار ١٥٣%. واختم البحث بجملة من التوصيات لعل أبرزها ضرورة عمل السياسة النقدية في السيطرة على الكتلة النقدية الكبيرة عن طريق تحقيق تناسب متوازن بين الكتلة النقدية والنتاج المحلي الاجمالي العراقي

Abstract :

The impact of monetary policy on economic activity is one of the important topics in macroeconomic analysis, about which there is still controversy. While the supporters of the monetary school see that monetary policy is the most effective, we find that the supporters of the Keynesian school stress the importance of fiscal policy in achieving economic growth. The measures taken by the state to influence the gross domestic product and achieve a number of economic goals, the most important of which are raising growth rates, achieving full employment and

stabilizing prices. The importance of the research stems from an attempt to study the interaction between monetary and financial policy in terms of monetary and financial objectives, tools and means in both the money market and the commodity market and the extent of their impact on achieving economic growth by using the standard method. on the rate of economic growth, and therefore directing decision-makers to which component of monetary policy has the greatest impact on economic growth. The research reached a number of conclusions, the most important of which is showing that there is a direct and significant

relationship in Iraq between the money supply and the growth rate, that is, increasing the money supply by one unit will increase economic growth by ١٥٣%. The research concluded with a set of recommendations, perhaps the most prominent of which is the need for monetary policy to work in controlling the

large monetary mass by achieving a balanced proportion between the monetary mass and the Iraqi GDP to reach the balance of the real and monetary sectors.

Keywords: monetary policy, economic growth, money supply, exchange rate, inflation.

المقدمة:

يُعد موضوع السياسة النقدية من الموضوعات المهمة والمتجددة مع تغير العوامل الاقتصادية التي تؤثر في المتغيرات الاقتصادية المختلفة والتي يمكن من خلاله تحليل أثر كل منهما على النشاط الاقتصادي، إنَّ تحليل آثار السياستين هو موضوع متداخل ومتشعب من حيث الأهداف والأدوات، كما إنهما يرتبطان بالمتغيرات الاقتصادية، فتصبح كلتاها أو إحداها سبباً في التغيرات الحاصلة في النشاط الاقتصادي وغني عن القول أن للسياسات النقدية والمالية دوراً محورياً في إرساء المقومات الأساسية للنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، ذلك لأن الهدف الرئيس لتلك السياسات هو تحقيق الاستقرار النقدي ومكافحة معدلات

البطالة المرتفعة عن طريق تحفيز الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الخارجية والتي تمثل المحرك الأساس لعجلة النشاط الاقتصادي.

أهمية البحث: يتناول البحث استعراض أهم المشاكل والأهداف التي تسعى مختلف الاقتصادات لتجاوزها وتحقيقها من خلال نقطة الانطلاق الصحيحة وهي اعتماد سياسات نقدية ومالية واقعية وطموحة وفعالة اعتماداً على ما يعانيه العراق من مشاكل واختلالات أو ما يمتلكه من موارد وامكانيات متاحة وكذلك طبيعة الوضع الدولي ومدى تأثيره في القرار الاقتصادي المحلي للعراق وما يترتب عليها من آثار.

المبحث الأول

التأطير المفاهيمي لمتغيرات الدراسة

أولاً: مفهوم وأهداف السياسة النقدية :

تطور مفهوم السياسة النقدية بتطور الفكر الاقتصادي والذي انعكس على تطور النظريات النقدية وبالتالي مفهوم السياسة النقدية لذا فقد وردت العديد من المفاهيم تبعا للتطور المذكور. فقد عرفت السياسة النقدية (الكلاسيك). بأنها مجموعة الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للمحافظة على عرض النقد تكفل استقرار الأسعار داخل الاقتصاد الوطني^(١). ويتضح إن هذا المفهوم ارتبط بالنظرة الكلاسيكية للأدوات النقدية كالنقود وسعر الفائدة واستمر النظر إلى دور السياسة النقدية حتى أزمة الكساد العظيم عندما عجزت الأدوات النقدية بمعالجة الكساد الكبير في ظل الاقتصاد الكلاسيكي كان الهدف الأساسي للسلطة النقدية هو ثبات المستوى العام للأسعار وذلك من خلال التحكم في كمية النقود والسلع والخدمات في السوق.

تستخدم السياسة النقدية أدواتها بقصد تحقيق أهداف معينة ويتفق معظم الاقتصاديين أن أهداف السياسة النقدية تنحصر بما يلي:

- ١ - استقرار مستوى الأسعار.
- ٢ - تحقيق مستوى عالي من الاستخدام.

٣ - تشجيع النمو الاقتصادي.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في أن

غياب التنسيق للسياسة النقدية يؤثر سلبياً في نمو الاقتصاد العراقي.

فرضية البحث تكمن فرضية البحث الى مدى تأثير السياسة النقدية المتمثلة بمتغيرها الأساس وهو عرض النقد على النمو الاقتصادي العراقي للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٩).

أهداف البحث: يهدف البحث الى؛ دراسة واقع السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي، ودراسة الآثار السلبية المترتبة على السياسة النقدية وأثره على مستوى النمو الاقتصادي.

هيكلية البحث: لغرض تحقيق اهداف البحث والتحقق من صحة الفرضية من عدمها يتم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث:-

المبحث الأول: التأطير المفاهيمي لمتغيرات الدراسة

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات السياسة النقدية والنمو الاقتصادية في الاقتصاد العراقي ٢٠٠٠-٢٠١٩

المبحث الثالث: قياس العلاقة بين متغيرات السياسة النقدية والنمو الاقتصادي العراقي للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٩.

وأخيراً تم عرض الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل اليها.

- ٤- تحسين ميزان المدفوعات.
٥- العمل على استقرار أسعار الصرف.

ثانياً: تحليل العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي:

إنَّ تطور ونمو الناتج المحلي الاجمالي بشكل عام يعبر عن الكفاءة الاقتصادية وتطور المستوى المعاشي، ومن ثمَّ قياساً للرفاهية، ويعد الناتج المحلي الاجمالي من أهم المؤشرات الاساسية، والمهمة التي تستخدم فضلاً عن مؤشرات أخرى لرسم السياسات الاقتصادية وإجراء المقارنات الدولية والمحلية^(٢).

وللسياسة النقدية دوراً بارزاً في زيادة الناتج المحلي الاجمالي من عدمه، إذ تؤثر السياسة النقدية من خلال ما يحصل نتيجة لتغير في المعروض النقدي والذي سوف يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي فعند اعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية فإنها سوف تقوم بزيادة عرض النقود، وهذه الزيادة من عرض النقود ستؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وتدفع كذلك نحو انخفاض معدل الفائدة وهذا الانخفاض بدوره سيؤدي إلى توسع حجم الاستثمارات (نتيجة للعلاقة السالبة بين الاستثمارات ومعدل الفائدة) والذي ينجم عنه زيادة الدخل، وهذه الزيادة في الدخل سيتولد عنها زيادة في الطلب الكلي، وهذه الزيادة في الدخل ستعمل

على زيادة الناتج المحلي الإجمالي، لذا فإنَّ تنشيط السوق باتباع سياسة نقدية توسعية يحتاج إلى تخطيط واقعي مفصل بغية تحقيق الاهداف المرجوة.

وبالعكس في حالة إبتاع السلطة النقدية لسياسة انكماشية، فإنها ستقوم بتقليص عرض النقود (لمعالجة حالة تضخمية معينة) وهذا سيؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار، وارتفاع أسعار الفائدة والذي يدفع نحو تقليل الاستثمارات وهي إحدى مكونات الطلب الكلي، وبالتالي فإن انخفاضها سوف يسبب انخفاضه، وهذا سيؤدي إلى انخفاض الدخل، وبالتالي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي نستنتج من كل ما سبق أن عرض النقود له تأثير مهم على الناتج المحلي الإجمالي ويرتبط معه بعلاقة موجبة^(٣).

أما من حيث سعر الفائدة الحقيقي فإنه يؤثر على تنمية القطاع المالي من خلال تأثيره على الادخارات المالية وعلى كلفة رأس المال، ويتحدد المعدل الحقيقي للفائدة بوساطة العوامل الحقيقية وذلك في الأجل الطويل؛ وفي الأجل القصير، فإن المعدل الحقيقي للفائدة يكون محدداً بوساطة كل من إجراءات السياسة النقدية، فضلاً عن العوامل الهيكلية والبيئية التي تؤثر على توقعات التضخم ومواكبة ضبط المعدلات الاسمية في السوق من قبل السلطات الحكومية، وبذلك يمكن لإجراءات السياسة النقدية أن

تؤثر على المعدلات الحقيقية وأداء القطاع الحقيقي في الأجل القصير؛ فعلى سبيل المثال، إن استمرار ودعم معدلات فائدة حقيقية منخفضة أو سالبة على التمويل النقدي يمكن أن ينتج عنه توسع في المشاريع غير الإنتاجية، وتوجه الأموال نحو الاستهلاك بدلاً من الاستثمار، الأمر الذي ينعكس سلباً على النمو الاقتصادي والكفاءة، أما معدلات الفائدة الحقيقية الموجبة فإنها يمكن أن تؤدي إلى تحسين كفاءة الاستثمار في حين إن المبالغة في المعدلات المرتفعة جداً للفائدة يمكن أن تؤثر على ثبات النظام المصرفي وتؤثر على نحو عكسي على الكفاءة التخصيصية^(٤).

أن السلطات النقدية تحاول السيطرة على المعروض النقدي بحسب ضروريات النمو الاقتصادي، في حين يعد العديد من الاقتصاديين التضخم كمأزق اقتصادي يجب حسمه أو حله، إذ يؤكد بعض الاقتصاديين أن نسبة صغيرة من التضخم مفيدة بشكل خاص للنمو الاقتصادي، في حالة الازدهار، ويعد توفير معدل نمو اقتصادي مرتفع هدفاً بعيد المدى، ومع ذلك، إن استقرار الأسعار واستقرار العملة هما أهداف قصيرة المدى، ويعد تنسيق الهدفين هذين شاقاً، ولاسيما في مواجهة العديد من الحواجز في الدول النامية وتساعد السياسة النقدية ولاسيما في سياسات الإنتاج والتجارة وميزان المدفوعات على زيادة

معدل نمو هذه الدول من مدة تأمين معدلات ادخار عالية والتأثير على معدلات الاستثمار في السلع الرأسمالية في أثناء التطور الائتماني زيادة على ذلك، مساندة إنشاء مؤسسات مالية وائتمانية متخصصة وإنجاحها، يمكنها أيضاً تحقيق معدل النمو المطلوب واستخدام الائتمان المصرفي والمدخرات بشكل مباشر لتحقيق أهداف التنمية^(٥).

ثالثاً: مفهوم النمو الاقتصادي :

وقد ظهرت العديد من المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي إذ يشير النمو الاقتصادي إلى الزيادة المتواصلة في الدخل الحقيقي للفرد الواحد عن طريق التحسين المستمر لوسائل الإنتاج في انحاء القطر كافة^(٦).

يذهب الاقتصادي الأمريكي سيمون كوزنيتس (S . kuznets) إلى إن النمو الاقتصادي عملية تؤمن احداث زيادة مستمرة في انتاج الثروات المادية^(٧). في حين ينظر الاقتصاديان جوار تيني وستروب إلى النمو الاقتصادي على انه معدل التغير في الناتج القومي الإجمالي^(٨). وكذلك يعرفه بأنه زيادة طويلة الاجل في طاقة الاقتصاد الوطني وقدرته على امداد السكان بالسلع المتنوعة وتعتمد هذه الطاقة المتزايدة على التكنولوجيا المتجددة وعلى التغيرات الهيكلية والسلوكية التي تتطلبها عملية النمو هذه، ويحتوي هذا

التعريف على مكونات ثلاث للنمو الاقتصادي وهي :-

١- زيادة مستمرة في اجمالي الناتج القومي كتعبير عن النمو الاقتصادي والقدره على امداد السكان بالسلع المتنوعة كعلامة على النضج الاقتصادي.

٢- التكنولوجيا المتقدمة هي الاساس في النمو الاقتصادي المستمر وهي بمثابة الشرط اللازم ولكنه غير الكافي.

٣- الشرط المتمم لعملية النمو هو التغيرات الهيكلية والسلوكية الواجب احداثها للوصول إلى النمو الاقتصادي.

انواع النمو الاقتصادي هي على النحو الاتي :

١- **النمو التلقائي:** ويحدث عندما يتزايد الناتج الداخلي الخام الحقيقي نتيجة لتفاعل المتغيرات الاقتصادية (الادخار، الانتاج، الاستثمار) بطريقة تلقائية، دون اللجوء إلى التخطيط في تحقيقه.^(٩)

٢- **النمو العابر:** هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية، ويتصف بكونه ناتجاً عن ظروف طارئه، عادةً ما تكون خارجية، لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي احدثته. ويمثل هذا النمط من النمو حالة الدول النامية حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة في تجارتها الخارجية^(١٠).

٣- **النمو المخطط:** هو ذلك النوع من النمو الذي ينشأ نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع، لكن قوة وفعالية هذا النمط من النمو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقدره المخططين وواقعية المخطط المرسومة وفعاليتها التنفيذ والمتابعة وبمشاركة الجماهير الشعبية في عملية التخطيط على جميع مستوياته^(١١).

ثالثاً: مصادر النمو الاقتصادي :-
بالرغم من اختلاف مفهوم النمو الاقتصادي من نظام لآخر بوصفه هدفاً من أهداف السياسة الاقتصادية إلا ان شروط تحققه تبقى كما هي باختلاف هذه النظم وهي :-

١- **الاستثمار في رأس المال المادي والبشري**

إن قدرة الاقتصاد على تحقيق النمو الاقتصادي أو عدمه تبقى مرهونة بحجم الموارد المادية والبشرية التي يمتلكها البلد باعتبارهما جوهرًا لعملية النمو فإذا وجهت السياسة الاقتصادية نحو الاستثمار في الطاقات المادية والبشرية فسيتمخض عنها تحسن الإنتاجية والوصول إلى النمو الاقتصادي.

٢- **التقدم التكنولوجي :**
ان التقدم التقني يشمل اختراع أي اكتشاف منتجات جديدة أو عمليات إنتاجية جديدة كما يشمل أيضاً التجديد أي تبني أساليب إنتاجية جديدة لما لها من دور كبير في

عملية التنمية الاقتصادية و يكون التقدم التقني على نوعين الأول هو التقدم التقني المضمن أي انه يكون مضمناً في عناصر الإنتاج وبالتالي تحقق زيادة في الإنتاج عن طريق استخدام رأس مال متطور تكنولوجياً وقد يكون مضمناً في عنصر العمل و بالتالي تحقق زيادة في الإنتاج عن طريق تدريب العاملين وتأهيلهم ورفع مستوياتهم الإنتاجية والتعليمية ويقاس ذلك من خلال التغيرات النوعية في العمل ورأس المال^(١٢).

٣- كفاءة التنظيم الاقتصادي:

إن الدول التي تستطيع إن تحسن كفاءة استخدام مواردها تتمكن من تحقيق مستويات أعلى للإنتاج وترفع معدل نموها الاقتصادي وإذا كان التنظيم في دولة ما يفتقد الكفاءة ويتسم بالإسراف فإنه يعوق عملية النمو ويغض النظر عن التنظيم الاقتصادي هناك شروط أساسية لا بد من توفرها لتجنب عدم الكفاءة وذلك إن الموارد لا بد إن تستخدم لإنتاج السلع والخدمات التي يرغب بها المجتمع^(١٣).

المبحث الثاني

تحليل مؤشرات السياسة النقدية والنمو الاقتصادية في الاقتصاد العراقي ٢٠٠٠-

٢٠١٩

أولاً : تحليل أدوات السياسة النقدية في العراق

١- تحليل عرض النقد في الاقتصاد العراقي:

ويلاحظ من خلال الجدول (١) التطورات الحاصلة في عرض النقد الواسع (M_2) للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٩، إذ بلغ في عام ٢٠٠٠ حوالي (٢٢١٤) مليار دينار عراقي، وارتفع ليلغ في عام ٢٠٠١ حوالي (٢٨٣٨) مليار دينار عراقي أي بمعدل نمو بلغ (٢٨.١٨%)، وسجل معدل نمو بلغ (٣٦.٤٠%) في عام ٢٠٠٢.

بعد تغيير النظام السياسي وما شهدته السياسة النقدية تغييراً نحو الاندماج مع الاقتصاد العالمي والانفتاح على اقتصاد السوق وذلك من خلال تشريع او تعديل عدد من القوانين ومن أهم هذه التغيرات، اصدار قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ والذي بموجب الفقرة (٢) من المادة الثانية منه منح البنك استقلالاً تاماً عن الحكومة العراقية في تسيير عملياته المصرفية المركزية، وأصبحت السيطرة والتحكم بعرض النقد من أولى اهتمامات البنك المركزي. ففي عام ٢٠٠٣ بلغ عرض النقد (٧٩.٦٢%) نتيجة توسع عرض النقد بشكل كبير بسبب استقلال البنك المركزي وتوسع النشاط الاقتصادي بعد رفع العقوبات والحصار الاقتصادي وزيادة عمليات البناء

والتوظيف، مما اخذ عرض النقد بالارتفاع ليبلغ في عام ٢٠٠٤ حوالي (١٢٢٥٤) مليار دينار عراقي بنسبة نمو بلغت (٧٦.٢٤%). واستمر عرض النقد بالمفهوم الواسع في النمو وبشكل متباين إلا في عام ٢٠١٤ حقق معدل نمو سالب بلغ (٨.٩٦%) وهذا يعزى الى حالة الركود في مستوى النشاط الاقتصادي^(١٤). إلا ان سرعان ما تعافى ليحقق معدل نمو موجب بلغ (٦.٦٤%) في عام ٢٠١٥ واستمر النمو الموجب ليبلغ في عام ٢٠١٩ حوالي (٨.٣٩%) ويعزى هذا النمو لأحد مكوناتها الأساسيين المتمثل بعرض النقد الضيق (M_1) بنسبة (١١.٥%)، فيما عانت الودائع الأخرى (الودائع الثابتة، التوفير والبريد والتأمينات) انخفاضاً بنسبة (٥.١%) لتسجل (١٦.٧) ترليون دينار لعام ٢٠١٩^(١٥). وكما مبين في الجدول رقم (١).

ومن خلال الجدول (١) يوضح تطور أسعار الفائدة الاسمي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠١٩-٢٠٠٠)، إذ بلغ عام ٢٠٠٠ سعر الفائدة الاسمي حوالي (٠.٠٧) وانخفض ليبلغ (٠.٠٦) لعامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، واتسمت المدة بعد عام ٢٠٠٣ بخضوع الاقتصاد الى قوى السوق ، إذ بلغ سعر الفائدة الاسمي في عام ٢٠٠٣ نحو (٠.٠٧) وبلغ (٠.٠٦) في عام ٢٠٠٤ بعد ان صدر قرار بتحرير سعر الفائدة عام ٢٠٠٤ من

قبل السلطة النقدية ومنح الحرية للجهاز المصرفي في تحديد اسعار الفائدة الدائنة والمدينة من خلال تقاطع قوى الطلب والعرض باستثناء سعر السياسة النقدية التي تستخدمه في التأثير في النشاط الاقتصادي وتحفيز الافراد على الادخار والاستثمار الى جانب ذلك الاهتمام بأسعار الفائدة المحلية وتوجيهها الى زيادة تراكم الاحتياطات الدولية من خلال مزادات العملة الاجنبية والعمل على مناخ ملائم للاستثمار من خلال الية تحرير سعر الفائدة بين البنك المركزي والمصارف التجارية وهذه الاخيرة مع المقرضين والمقترضين^(١٦).

ويلاحظ ان البنك المركزي رفع سعر الفائدة الاسمي الى (٠.١٦) في عام ٢٠٠٦ لسحب اكبر كمية من النقد لدى الجمهور، وكان البنك قد فرض سعر فائدة اسمي أعلى في عام ٢٠٠٧ بلغ (٠.٢٠) مقارنة في الأعوام السابقة بهدف تقليل معدلات التضخم النقدي من خلال سعر الفائدة للبنك المركزي (معدل فائدة السياسة النقدية التي يدفعها للمصارف على ايداعاتها والتي يتقاضاها عن انكشاف ارصدة تلك المصارف) هذا ادى الى احجام المستثمرين عن الاقتراض بسبب الفوائد المرتفعة إلا أنه عاد الى تخفيضها الى (٠.١٦) في عام ٢٠٠٨، نتيجة تحسن سعر صرف الدينار أمام الدولار من خلال المزاد العلني للبيع وفي مطلع عام ٢٠٠٩ قرر

البنك خفض سعر الفائدة الاسمي الى (٠.٠٧) بناءً على معلومات البنك بان معدل التضخم قد انخفض من (٣٠.٨٩%) في عام ٢٠٠٧ الى (١٢.٧٠%) في عام ٢٠٠٨.^(١٧)

فضلاً عن ذلك فان السياسة النقدية ثبتت سعر الفائدة الاسمي عند حدود (٠.٠٦) خلال المدة (٢٠١١-٢٠١٥) بهدف تحقيق الاستقرار النقدي ورفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة رصيد المصارف التجارية من رؤوس الاموال لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، وانخفض عند المستوى (٠.٠٤) خلال المدة (٢٠١٦-٢٠١٩) انسجاماً مع توجهات السياسة النقدية ومرونتها العالية المعتمدة حالياً في اسناد عملية التنمية الاقتصادية^(١٨). والجدول (٢) يوضح التطور المستمر في أسعار الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠١٩-٢٠٠٠).

أما على مستوى سعر الفائدة الحقيقي فقد بلغ (٠.٠٢) في عام ٢٠٠٠، ثم اخذ يسجل مستويات سالبة من عام ٢٠٠١ الى عام ٢٠٠٧ نتيجة ارتفاع معدلات التضخم في البلد خلال عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، فضلاً عن مستويات التضخم بعد عام ٢٠٠٣، إلا انه سجل معدل موجب في عام ٢٠٠٨ بلغ (٠.٠٤) نتيجة السياسة التي تبناها البنك المركزي في رفع سعر الفائدة الاسمي لمكافحة التضخم في البلد، إلا انه سجل

معدل سالب في عام ٢٠٠٩ بلغ (٠.٠١)، لكن الاقتصاد العراقي حقق تعافي ليسجل معدلات موجبة في سعر الفائدة الحقيقي نتيجة نجاح السياسة النقدية في كبح ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي خلال المدة ٢٠١٠-٢٠١٩.

ويبين الجدول (١) تطورات سعر الصرف الموازي خلال المدة ٢٠٠٠-٢٠١٩، إذ بلغ في عام ٢٠٠٠ نحو ١٩٣٠ دينار عراقي مقابل الدولار، وبلغ في عام ٢٠٠٢ نحو (١٩٥٧) دينار مقابل الدولار، أما بعد عام ٢٠٠٣ فقد انعكس التدخل المباشر من قبل البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي ومن خلال نافذة بيع العملة الأجنبية في زيادة الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (١) يتضح من خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٩) أنه كلما حاول البنك المركزي رفع قيمة الدينار مقابل الدولار أو الإبقاء على نفس المستوى السابق عبر ضخ كمية أكبر من الدولار ازدادت الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي، هذه آلية تعمل على ارتفاع القدرة الشرائية للمستهلك المحلي من خلال ارتفاع قيمة الدينار مقابل الدولار دون أن يحقق ذلك أي أثر ايجابي على الانتاج الحقيقي وهذا يقود إلى زيادة حجم الاستيرادات العراقية، فضلاً عن زيادة الحوالات المالية الخارجية (ادخارات

واستثمارات) وزيادة الطلب على العملة الأجنبية في السوق الموازي، أن مثل هذه السياسة تعمل على رفع الطلب الكلي المحلي وتقوية الناتج الاجنبي وتراجع نمو الاحتياطيات الأجنبية لدى السلطة النقدية^(١٩)، كذلك انخفاض المتحصلات الدينارية المتدفقة إلى الموازنة العامة نتيجة شراء الدينار بسعر مرتفع. وخلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٩) استطاعت السياسة النقدية أن تحقق اهدافها النقدية وتقليص فجوة الصرف بين سعر الصرف الرسمي والموازي إلى (٠.٨٣٪) في عام ٢٠٠٨ وكان ذلك ناتج عن الاجراءات الذي اتخذها البنك المركزي في التدخل في سوق الصرف وانتظامه وخلق طابع ايجابي مستقر للذين مشاركين في السوق عن قابلية البنك المركزي في تمويل السوق بالنقد الاجنبي بسهولة وحسب الطلب عليه، فضلاً عن إلغاء تعددية أنظمة الصرف، وهذا يحسب إلى إدارة السلطة النقدية، إلا أنه خلال المدة (٢٠٠٩-٢٠١٩) ونتيجة التزام المركزي بسياسة تخفيض سعر صرف الدولار كأننت له اثار ارتدادية تمثلت في؛ ارتفاع سعر الصرف الموازي من (١١٨٢) دينار عراقي لكل دولار في عام ٢٠٠٩ إلى نحو (١١٩٦) دينار عراقي لكل دولار في عام ٢٠١٩. مما انعكس في تدني فجوة الصرف

من (١.٠٢٪) في عام ٢٠٠٩ إلى (٠.٥٠٪) في عام ٢٠١٩. يبين الجدول (٤) الذي يوضح معدلات التضخم في العراق للمدة (٢٠١٩-٢٠٠٠)، ان معدل التضخم بلغ (١٥.٥) في عام ٢٠٠٠ وارتفع ليبلغ في عام ٢٠٠٢ حوالي (٢١.٥) وهذا كنتيجة لتوقيع مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة والمتعلقة ببرنامج النفط مقابل الغذاء مما شاع التفاؤل في المجتمع العراقي من تحسين الأوضاع الاقتصادية، إضافة الى تحسن قيمة الدينار وبالتالي ارتفاع الطلب عليه، وتعكس هذه التقديرات حالة تفوق عرض النقد (التيار النقدي) على الناتج المحلي الإجمالي (التيار الحقيقي)^(٢٠). ان معدلات التضخم بدأت بالارتفاع حتى وصلت الى (٢٨.٧) و (٣٦.٤) في عامي (٢٠٠٣ و ٢٠٠٤) على التوالي. وكان مصدر ارتفاع الأسعار هو الشحة في الطاقة والمشكلات الأمنية وما نجم عنهما من ارتفاع في أسعار النقل وتكاليف الإنتاج، وصاحب ذلك تحسن في الأجور والرواتب ولم يصاحبها زيادة في انتاج السلع والخدمات المنتجة، وشهد العامين ٢٠٠٣-٢٠٠٤ زيادة في استيراد السلع المختلفة لتغطية متطلبات السوق، ان التضخم خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٠٧) وبلغ في عام ٢٠٠٦ إذ بلغ حوالي (٧٦.٤)، إلا ان استخدام أدوات السياسة النقدية كأداة

لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من قبل البنك المركزي العراقي بعد عام ٢٠٠٧، ساهمت في تقوية قيمة الدينار العراقي وتخفيض معدل التضخم^(٢١)، ويفعل هذه الإجراءات انخفضت معدلات التضخم لتصل الى (١٤٨) في عام ٢٠١٥. ثم سجل معدل التضخم ارتفاع في عام ٢٠١٨ بلغ حوالي

(١٠٤.٧) وذلك نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية والايجارات، إذ ان لهاتين الفئرتين أهمية استثنائية في مكونات سلة سلع المستهلك العراقي^(٢٢). وسجل في نهاية المدة عام ٢٠١٩ معدل تضخم درجة سالبة بلغت (١٠٤.٥). وكما مبين في الجدول (١).

جدول رقم (١) تطور عرض النقد في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠١٩-٢٠٠٠

السنة	عرض النقد بالمفهوم الواسع M٢	معدل نمو عرض النقد بالمفهوم الواسع M٢	سعر الفائدة الاسمي	سعر الفائدة الحقيقي	سعر الصرف الموازي	الرقم القياسي لأسعار المستهلك
٢٠٠٠	٢٢١٤	***	٠.٠٧	٠.٠٢	١٩٣٠	١٥.٥
٢٠٠١	٢٨٣٨	٢٨.١٨	٠.٠٦	-٠.١٠	١٩٢٩	١٨.٠
٢٠٠٢	٣٨٧١	٣٦.٤٠	٠.٠٦	-٠.١٣	١٩٥٧	٢١.٥
٢٠٠٣	٦٩٥٣	٧٩.٦٢	٠.٠٧	-٠.٢٦	١٩٣٠	٢٨.٧
٢٠٠٤	١٢٢٥٤	٧٦.٢٤	٠.٠٦	-٠.٢١	١٤٥٣	٣٦.٤
٢٠٠٥	١٤٦٨٤	١٩.٨٣	٠.٠٧	-٠.٣٠	١٤٧٢	٤٩.٩
٢٠٠٦	٢١٠٨٠	٤٣.٥٦	٠.١٦	-٠.٣٧	١٤٧٥	٧٦.٤
٢٠٠٧	٢٦٩٥٦	٢٧.٨٧	٠.٢٠	-٠.١١	١٢٦٧	١٠٠.٠
٢٠٠٨	٣٤٩٢٠	٢٩.٥٤	٠.١٧	٠.٠٤	١٢٠٣	١١٢.٧
٢٠٠٩	٤٥٤٣٨	٣٠.١٢	٠.٠٧	-٠.٠١	١١٨٢	١٢٢.١
٢٠١٠	٦٠٣٨٦	٣٢.٩٠	٠.٠٦	٠.٠٤	١١٨٥	١٢٥.١
٢٠١١	٧٢١٧٨	١٩.٥٣	٠.٠٦	٠.٠٠	١١٩٦	١٣٢.١
٢٠١٢	٧٥٤٦٦	٤.٥٦	٠.٠٦	٠.٠٠	١٢٣٣	١٤٠.١
٢٠١٣	٨٧٦٧٩	١٦.١٨	٠.٠٦	٠.٠٤	١٢٣٢	١٤٢.٧
٢٠١٤	٩٠٧٢٨	٣.٤٨	٠.٠٦	٠.٠٤	١٢١٤	١٤٥.٩
٢٠١٥	٨٢٥٩٥	-٨.٩٦	٠.٠٦	٠.٠٥	١٢٤٧	١٤٨.٠
٢٠١٦	٨٨٠٨٢	٦.٦٤	٠.٠٤	٠.٣٤	٧٥١٢	١٠٤.١
٢٠١٧	٨٩٤٤١	١.٥٤	٠.٠٤	٠.٠٤	١٢٥٨	١٠٤.٣
٢٠١٨	٩٥٤٠٠	٦.٦٦	٠.٠٤	٠.٠٤	١٢٠٩	١٠٤.٧
٢٠١٩	١٠٣٤٠٠	٨.٣٩	٠.٠٤	٠.٠٤	١١٩٦	١٠٤.٥

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي للسنوات ٢٠٠٠-٢٠١٩

الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية المختلفة وتفاقت مشكلة البطالة وتراجع القيمة الحقيقية لدخول الأفراد. (٢٣)

ويتبين من الجدول (٢) أن نسبة مساهمة النشاط السلي في الناتج المحلي الإجمالي كمعدل متوسط بلغت أكثر من (٦٥.٦٥%) وهو حسب مؤشره النسبي والكمي يعكس مساهمة كبيرة للقطاع السلي قد تجعل الملاحظ لهذه النسب يحكم بتقدم الاقتصاد العراقي، إلا إنه عندما نأخذ مساهمة كل من القطاع النفطي والقطاع الزراعي في القطاع السلي يتبين ان ما بقي من نسبة مساهمة القطاع التوزيعي والقطاع الخدمي مساهمة ضئيلة جداً. وقد حقق القطاع السلي معدل نمو مركب سالب خلال المدة ٢٠٠٠-٢٠١٩ بلغت نحو (٠.٤٨%) وهذا يعزى الى الانخفاض التدريجي في أسعار النفط الخام بعد عام ٢٠١٢ في الأسواق العالمية. وكما يتضح من الجدول (٩). ويصدد الأهمية النسبية للأنشطة التوزيعية في تكوين (GDP) بالأسعار الثابتة للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٩) التي تشمل (قطاع النقل والمواصلات والتخزين وتجارة الجملة والفنادق وقطاع المال والتأمين وخدمات المصارف والعقار) سجلت معدل مساهمة في تكون الناتج المحلي الإجمالي بلغ (١٩.١٠%) وبمعدل نمو مركب موجب بلغ (١.٣٨%). أما بصدد الأهمية النسبية للأنشطة الخدمية

ثانياً: تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في العراق

١- تطور الناتج المحلي الإجمالي:
يوضح الجدول (٢) تطور الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٧، وتشير المعطيات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فقد حقق معدلات نمو متباينة إذ سجل معدل نمو موجب في عام ٢٠٠١ بلغ (٢.٣١%)، إلا سجل معدل نمو سالب بلغ (٦.٩٠%) في عام ٢٠٠٢، ثم أخذ يسجل معدلات نمو موجبة خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)، إلا في عام ٢٠١٧ حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة معدل نمو سالب بلغ (٣.٧٧%)، في حين بلغ معدل نمو الناتج بالأسعار الثابتة حوالي (٠.٨٥%) لعام ٢٠١٨.

ومن خلال تحليل الاقتصاد العراقي نجد انه شهد تدهوراً مستمراً في الناتج المحلي الاجمالي نتيجة للسياسات الاقتصادية الخاطئة والحروب التي مر بها والعقوبات الاقتصادية التي أوقفت معظم منشآته الاقتصادية (الإنتاجية والخدمية) بشكل كلي أو جزئي، مما أدى الى استنزاف الموارد المالية للبلد وتحطيم البنى التحتية فضلاً عن الإهمال والاستخدام غير المناسب خلال ما يزيد عن عشرين عاما وتدهورت خلال هذه الفترة القيمة الحقيقية للاستثمارات بسبب ارتفاع معدلات التضخم ، فتراجع النشاط

لأنّ التنمية الاقتصادية يجب أن تتضمن انتقال الأهمية النسبية من القطاع الزراعي إلى قطاع الصناعة ثم إلى قطاع الخدمات وذلك بفعل زيادة الطلب على السلع المصنعة الناجمة عن زيادة دخل الفرد، ومن ثمّ سيؤدي إلى توسيع القاعدة الصناعية الذي يفضي إلى تطور هيكل الطلب على قطاع الخدمات وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أهميتها النسبية^(٢٤).

في تكوين (GDP) بالأسعار الثابتة للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٩) يُلاحظ من الجدول (٢) إنّها سجلت نسباً متباينة صعوداً ونزولاً، إذ بلغ المعدل السنوي للأنشطة الخدمية بمقدار (١٥.٢٧) وحققت معدل نمو مركب موجب بلغ (١.٤٣%).

وتجدر الإشارة إلى أنّ ارتفاع نسبة الأنشطة الخدمية لا يُعبر عن تحقيق عملية التنمية الاقتصادية في ظل انخفاض نشاط أهم القطاعات الاقتصادية (الصناعي والزراعي)

جدول (٢)

الناتج المحلي الإجمالي ونسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية فيه للاقتصاد العراقي بالأسعار
الثابتة (٢٠٠٧=١٠٠)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة	معدل نمو الناتج بالأسعار الثابتة %	نسبة الانشطة السلعية	نسبة الانشطة التوزيعية	نسبة الانشطة الخدمية
٢٠٠٠	٤٢٣٥٨.٦	***	٧٧.٦٧	١٢.٥٤	٩.٧٨
٢٠٠١	٤٣٣٣٥.١	٢.٣١	٧٧.١٢	١٣.٢٤	٩.٦٤
٢٠٠٢	٤٠٣٤٤.٩	-٦.٩٠	٧٦.١٤	١٣.٤٣	١٠.٤٣
٢٠٠٣	٦٦٣٩٨.٢	٦٤.٥٨	٧١.٥٥	١٢.٧٣	١٥.٧٢
٢٠٠٤	١٠١٨٤٥.٣	٥٣.٣٩	٦٣.١٢	٢٤.١٧	١٢.٧١
٢٠٠٥	١٠٣٥٥١.٤	١.٦٨	٦٢.٢٨	٢٤.١٣	١٣.٥٩
٢٠٠٦	١٠٩٣٨٩.٩	٥.٦٤	٥٩.٦٤	٢٢.٤١	١٧.٩٥
٢٠٠٧	١١١٤٥٥.٨	١.٨٩	٥٨.٥٦	٢٢.٦٥	١٨.٧٩
٢٠٠٨	١٢٠٦٢٦.٥	٨.٢٣	٥٨.٧٠	٢٢.٩٣	١٨.٣٧
٢٠٠٩	١٢٤٧٠٢.١	٣.٣٨	٥٨.٧٣	٢٢.٨٧	١٨.٧٦
٢٠١٠	١٣٢٦٨٧.٠	٦.٤٠	٥٨.١٢	٢٢.٩٣	١٨.٩٤
٢٠١١	١٤٢٧٠٠.٢	٧.٥٥	٥٩.٣٥	٢٢.١٦	١٨.٤٩
٢٠١٢	١٦٢٥٨٧.٥	١٣.٩٤	٥٩.٩٩	٢٢.٦٠	١٧.٤١
٢٠١٣	١٧٤٩٩٠.٢	٧.٦٣	٦٠.٣٧	٢٢.٠٤	١٧.٥٩
٢٠١٤	١٧٨٩٥١.٤	٢.٢٦	٦١.٦٩	٢٢.٢١	١٦.١٠
٢٠١٥	١٨٣٦١٦.٣	٢.٦١	٦٦.٨٠	١٦.٧٠	١٦.٤٠
٢٠١٦	٢٠٨٩٣٢.١	١٣.٧٩	٧١.٤٠	١٣.٦٠	١٥.٠٠
٢٠١٧	٢٠١٠٥٩.٤	-٣.٧٧	٧١.٠٠	١٥.٧٠	١٣.٣٠
٢٠١٨	٢٠٢٧٧٦.٣	٠.٨٥	٧٠.٣٠	١٦.٤٠	١٣.٣٠

١٣.٠٠	١٦.٥٠	٧٠.٥٠	٤.٤٥	٢١١٧٨٩.٨	٢٠١٩
١٥.٢٧	١٩.١٠	٦٥.٦٥			المتوسط
١.٤٣	١.٣٨	-٠.٤٨			معدل النمو المركب

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي للسنوات ٢٠٠٠-٢٠١٩.

المبحث الثالث

وبعد صيغ لقياس العلاقة ولبيان قياس العلاقة بين بعض المتغيرات النقدية والنمو الاقتصادي العراقي، فقد تم بناء نموذج يمثل سلسلة سنوية للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٩.

توصيف متغيرات انموذج الدراسة (Specification of the Model)

تعد النماذج القياسية أحد أهم أدوات القياس التي تستخدم في الدراسات الاقتصادية لمعالجة المشاكل الاقتصادية من جهة ولمعرفة مدى امكانية تحقق فروض النظرية الاقتصادية من جهة اخرى. وأن المرحلة الأولى لدراسة أية ظاهرة اقتصادية دراسة كمية هي التعبير عن هذه الظاهرة بصيغة رياضية معبراً عنها برموز ومعادلات رياضية وهذه المعادلات تعكس العلاقات المختلفة بين المتغيرات التي يتضمنها النموذج، وتسمى هذه المرحلة مرحلة توصيف وصياغة النموذج^(٢٥).

قياس العلاقة بين السياسة النقدية و النمو الاقتصادي العراقي للمدة (٢٠١٩ - ٢٠٠٠) أولاً: توصيف صياغة الانموذج القياسي سنقوم في هذه الفصل بقياس العلاقة بين متغيرات السياسة النقدية و النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠١٩ - ٢٠٠٠) من خلال استخدام برنامج (١٢ Eviews) وقد تم تقسيم السلسلة الزمنية الى بيانات ربعية ولذلك لزيادة عدد المشاهدات، وقد تم استخدام اختبارات عديدة مثل اختبار الاستقرارية وتقدير النموذج واختبار الحدود واختبار المعادلات القصيرة والطويلة الاجل فضلا عن استخدام اختبار الارتباط الذاتي واختبار عدم تجانس التباين.

يهتم هذا المبحث باعتماد الأساليب القياسية لتقدير العلاقة بين المتغيرات والتي سبق وأن تم تحليلها في الفصل السابق، واختبار صحة فرضياتها من خلال بناء عدة نماذج قياسية

جدول (٣)

توصيف المتغيرات الاقتصادية المعتمدة في الأنموذج القياسي

Variable type	Symbol variable	متغيرات الأنموذج	ت
Independent	M ₂	عرض النقد الواسع	١
Independent	INF	معدل التضخم والمتمثل بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين	٢
Independent	R	سعر الفائدة	٣
Independent	EX	سعر الصرف	٤
Dependent	GDP	الناتج المحلي الاجمالي	٥

المصدر من عمل الباحثة.

ولغرض تحديد الشكل الرياضي وعدد المعادلات التي يحتويها الأنموذج، ولغرض إثبات أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات والتابعة، تم تشخيص المتغيرات المشار إليها في الجدول (٣) في الأنموذج الرياضي، وعلى النحو الآتي:
علاقة المتغيرات النقدية في النمو الاقتصادي

$$GDP = a + \beta_1 m_2 + \beta_2 inf + \beta_3 r + \beta_4 ex$$

a: تمثل الثابت.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$: معاملات

GDP: الناتج المحلي الاجمالي

M₂: عرض النقد الواسع

R: سعر الفائدة

EX: سعر الصرف

بالمستوى وعند حد ثابت، اما متغير (M٢) فاستقر بالمستوى وعند (حد ثابت واتجاه عام) اما متغير (EX) فقد استقر بالمستوى وعند حالته الثلاث (عند حد ثابت وعند حد ثابت واتجاه زمني و بدون حد ثابت واتجاه عام).

٣. فيلاحظ ان متغير (R) قد استقر عند الفرق الأول وبدون حد ثابت.

وبما ان المتغير التابع قد استقر عند الفرق الأول والمتغيرات المستقلة قد استقرت بعضها عند المستوى والأخرى قد استقرت عند الفرق الأول، لذا سوف نقوم باستخدام اختبار (ARDL).

ثانياً: قياس علاقة بعض متغيرات النقدية والنمو الاقتصادي

١. اختبار جذر الوحدة:

للتحقق من سكون السلاسل الزمنية تم استخدام طريقة أو اختبار ديكي - فولر الموسع ADF لاختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمن، وتشير النتائج الموضحة في الجدول (٤) لاختبار (ADF).

١. ان المتغير التابع (GDP) لم يستقر بالمستوى وانما استقر عند الفرق الأول (وعند حد ثابت).

٢. اما المتغيرات المستقلة السلسلة الزمنية وهي (te،ex، m٢،inf) مستقرة بالمستوى، فيلاحظ ان متغير (INF) استقر

جدول ٤ نتائج اختبار ديكي فولر لمتغيرات النموذج

المتغيرات	الاختبار	حد ثابت	ثابت + اتجاه عام	بدون	حالة السكون
GDP في المستوى	ADF	-١.٠٩٨٩	-٢.٣٠٣٣	٠.٦٧٨٨	غير ساكنة
	الاحتمالية	٠.٧١١٤	٠.٥٥٥٧	٠.٨٦٠٠	
GDP الفرق الاول	ADF	-٣.٤٨٦١	-٢.٤٣٥٦	-١.١٦٥٤٦	ساكنة
	الاحتمالية	٠.٠٢٣٥	٠.٣٥٨٣	٠.٢٣٧٤	
inf في المستوى	ADF	-٢.٩٢١٢	-١.٣٦١٦	-١.٢٣٣٠	ساكنة
	الاحتمالية	٠.٠٤٠٤	٠.٨٦٢٩	٠.١٩٧٧	
M٢ في المستوى	ADF	-٠.٧٧٠٣	-٥.٠٠٩٨	٠.٧٠٩٦	ساكنة
	الاحتمالية	٠.٨٢٠٦	٠.٠٠٠٠	٠.٧٩٨٥	
R في المستوى	ADF	-٢.١٩٩٦	-٢.٨٥٩٦	-٠.٧٨٩٤	غير ساكنة
	الاحتمالية	٠.٢٠٨٣	٠.١٨٢٠	٠.٣٧٠٥	
R في الفرق الاول	ADF	-٢.٧١٦٤	-٢.٧٧٤٥	-٢.٧٢٣٦	ساكنة
	الاحتمالية	٠.٠٧٦٥	٠.٢١١٦	٠.٠٠٧١	
EX في المستوى	ADF	-٩.٣٦٣١	-٧.١٢٩٨	-٢.٦٩٨٩	ساكنة
	الاحتمالية	٠.٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠	

المصدر: من عمل الباحثة بالاستناد الى البرنامج الإحصائي (١٢ Eviews).

٢. تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) :
تم إجراء محاولات عديدة وبمستويات مختلفة لتقدير المعادلات وقد تم اختيار المعادلة الخطية المبينة في أدناه لتوافقها مع النظرية الاقتصادية والإحصائية كما أنها تخلو من المشاكل القياسية.

جدول (٥)

تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع

Selected Model: ARDL(4, 4, 3, 4, 3)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	2.729173	0.100712	27.09876	0.0000
GDP(-2)	-3.149000	0.231102	-13.62602	0.0000
GDP(-3)	1.713049	0.210115	8.152913	0.0000
GDP(-4)	-0.358936	0.072743	-4.934296	0.0000
M2	1.065166	0.228653	4.658446	0.0000
M2(-1)	-3.110500	0.776575	-4.005409	0.0002
M2(-2)	3.893523	1.097650	3.547143	0.0009
M2(-3)	-2.503673	0.778112	-3.217624	0.0023
M2(-4)	0.756408	0.239113	3.163395	0.0027
INF	-303.2474	76.62979	-3.957304	0.0002
INF(-1)	755.8626	218.3631	3.461495	0.0011
INF(-2)	-763.5424	226.2729	-3.374432	0.0014
INF(-3)	295.6479	84.83461	3.484992	0.0010
EX	4.987844	1.582194	3.152487	0.0027
EX(-1)	-11.23600	5.052880	-2.223682	0.0307
EX(-2)	14.97341	7.161889	2.090706	0.0417
EX(-3)	-10.27028	5.327246	-1.927878	0.0596
EX(-4)	4.011722	1.797081	2.232354	0.0301
R	78522.38	24058.95	3.263749	0.0020
R(-1)	-202519.0	65200.12	-3.106114	0.0031
R(-2)	192716.3	64921.03	2.968472	0.0046
R(-3)	-59899.37	23965.06	-2.499446	0.0158
C	2402.100	405.6694	5.921324	0.0000
R-squared	0.999992	Mean dependent var		138354.2
Adjusted R-squared	0.999989	S.D. dependent var		51123.17
S.E. of regression	170.7860	Akaike info criterion		13.37040
Sum squared resid	1458393.	Schwarz criterion		14.09205
Log likelihood	-465.0196	Hannan-Quinn criter.		13.65799
F-statistic	293249.5	Durbin-Watson stat		2.053469
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على برنامج (١٢ EVIEWS).

اما الاختبارات القياسية فقد اوضحت أن النموذج خال من مشكلة الارتباط الذاتي بدلالة اختبار D-W والبالغة (٢.٠٥). وللتحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في النموذج يتم الاستعانة بمنهجية اختبار الحدود (Pound Test) للتكامل المشترك والموضحة في الجدول (٦)، أذ يظهر أن قيمة F-stat المحسوبة بلغت (٦.١٧) وهي اكبر من القيمة الجدولية الاعلى (٣.٤٩) والادنى (٢.٥٦) عند مستوى دلالة ٥% مما يعني رفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك والاقرار عن وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج.

وتبين نتائج الجدول (٦) أن النموذج ذات مدد تخلف زمني هي (٤،٤٣،٤،٣) بناء على قيم معيار اكايك (AIC) من بين افضل (٢٠) توصيف للنموذج كونها تعطي اقل قيمة لهذا المعيار ويتم تحديدها تلقائياً من قبل البرنامج الاحصائي، أذ أن القيمة (١) تعني تخلف زمني لمدة واحدة، و(٠) تعني عدم وجود تخلف زمني وهكذا حسب مدد التخلف التي يحددها البرنامج لكل متغير من المتغيرات. تشير الاختبارات الاحصائية للنموذج الى جودة النموذج المقدر عن طريق معامل التحديد (R^2) المعدل والبالغة (٠.٩٩) فضلاً عن قيمة F-statistic والبالغة (٢٩٣٢٤٩.٥) وبمستوى معنوية (٠.٠٠)

جدول (٦)

اختبار الحدود للتكامل المشترك

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.175524	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على برنامج (EViews ١٢)

تصحيح الخطأ (١- Conit Eq) الذي يكشف عن تصحيح الاختلالات الحاصلة في الاجل القصير باتجاه إعادة التوازن في الاجل الطويل، كان بقيمة سالبة ومعنوية بلغت نحو (٠.٠٦٥٧١-) وبمستوى معنوية اقل من (١%).

بمعنى عندما ينحرف مؤشر النمو الاقتصادي خلال الفترة القصيرة الأجل في المدة السابقة (١-t) عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل ٦.٥% في هذا الاختلال في الفترة (t) وهو معدل تكيف جيد نسبياً.

ونظراً لوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، فإن هذا التكامل ينطوي على علاقة طويلة الاجل بين تلك المتغيرات.

وبناءً على تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) في اطار منهجية (٣،٤،٣،٤،٤) وفقاً لمعيار (AIC) تم الحصول على مروونات معاملات الأجل القصير كما يظهر في الجدول (٧) نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ.

يلاحظ ان جميع المتغيرات النقدية ذات تأثير معنوي احصائياً في الاجل القصير، وذلك لكون p.v اقل من ٥%. ويتضح أن معامل

جدول (٧)

نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفق منهجية ARD

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	1.794888	0.080939	22.17572	0.0000
D(GDP(-2))	-1.354113	0.121129	-11.17907	0.0000
D(GDP(-3))	0.358936	0.061075	5.877013	0.0000
D(M2)	1.065166	0.190655	5.586866	0.0000
D(M2(-1))	-2.146257	0.471819	-4.548896	0.0000
D(M2(-2))	1.747265	0.466478	3.745651	0.0005
D(M2(-3))	-0.756408	0.197222	-3.835303	0.0004
D(INF)	-303.2474	56.27479	-5.388689	0.0000
D(INF(-1))	467.8945	115.5026	4.050942	0.0002
D(INF(-2))	-295.6479	70.30774	-4.205055	0.0001
D(EX)	4.987844	1.328946	3.753232	0.0005
D(EX(-1))	-8.714846	3.168924	-2.750097	0.0083
D(EX(-2))	6.258560	3.326175	1.881608	0.0657
D(EX(-3))	-4.011722	1.560459	-2.570860	0.0132
D(R)	78522.38	20947.69	3.748498	0.0005
D(R(-1))	-132816.9	38060.86	-3.489592	0.0010
D(R(-2))	59899.37	20409.38	2.934894	0.0050
CoIntEq(-1)*	-0.065714	0.010293	-6.384235	0.0000

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على برنامج (١٢ EVIEWS)

أعلى للفائدة، الذي ينتج عنه ارتفاع أكبر في معدلات الفائدة عما كانت عليه في المدى القصير، والذي ينعكس سلباً على الاستثمار والإنتاج، وهذا ما أكدته نتائج الاختبار، فعند جمع معاملات عرض النقود المتخلفة

• سجل سعر الصرف تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي، وهذا التأثير الإيجابي يأتي من خلال التجارة الخارجية حيث تتأثر معدلات النمو الاقتصادي بطبيعة العلاقات التجارية الخارجية وما ينجم عنها من عدم استقرار اسعار الصرف اذ تلعب الصادرات والاستيرادات دوراً هاماً في تحديد سعر صرف العملة المحلية وبالتالي التأثير على وضع ميزان المدفوعات فعند زيادة صادرات بلد ما لسلعة معينة يؤدي ذلك إلى زيادة عرض العملات الأجنبية في داخل البلد وبالتالي تحسين وضع ميزان المدفوعات كما تؤدي زيادة عرض العملات الأجنبية إلى رفع مستويات الاستثمار في الداخل وبالتالي توفير فرص العمل للعاطلين وتحقيق النمو الاقتصادي.

أما عند زيادة الاستيرادات فان ذلك يؤدي إلى استنزاف كافة الموارد المالية للبلد وبالتالي تضعف قدرة البلد على تمويل المشاريع الاستثمارية مما يؤثر سلباً على معدلات النمو الاقتصادي.

• سجل سعر الفائدة تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي، وهذا يتوافق

أما في الأجل الطويل يوضح الجدول (٧) معاملات الأجل الطويل في إطار منهجية ARDL، وقد اظهر معاملات المتغيرات التوضيحية تأثيراً معنوياً واحصائياً، وكما يلي.

• سجل عرض النقد تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي، أي ان زيادة عرض النقد بمقدار وحدة واحدة سوف يعمل على زيادة النمو الاقتصادي بمقدار ١٥٣%. ويدعم هذا الرأي كثير من الاقتصاديين وخاصة من أتباع النظرية الكمية أمثال: (فريدمان) وغيره من اقتصادي مدرسة (شيكاغو) الذي يرون أن زيادة كمية النقود في الأجل الطويل كافية لإحداث النمو الاقتصادي^(٢٦). يرى أن النقود هي عامل مؤثر في النمو الاقتصادي في الأجل الطويل لذا فان زيادة عرض النقد يؤدي إلى توسع وتقدم النشاط الاقتصادي وبالعكس وبذلك فان تغيرات عرض النقد كافية لإحداث توسع أو انكماش في الاقتصاد.

• سجل التضخم تأثير عكسي ومعنوي على النمو الاقتصادي، وهذا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية كما أشار إليه فريدمان من خلال تأثيره على عرض النقد حيث تؤدي الزيادات في عرض النقود في المدى الطويل إلى توقع الأفراد ارتفاع الأسعار، ومن ثم ارتفاع في معدلات الفائدة، مما يؤدي بالمقرضين إلى طلب معدلات

من قبل السلطات الحكومية، وبذلك يمكن لإجراءات السياسة النقدية أن تؤثر على المعدلات الحقيقية وأداء القطاع الحقيقي في الأجل القصير؛ فعلى سبيل المثال، إن استمرار ودعم معدلات فائدة حقيقية منخفضة أو سالبة على التمويل النقدي يمكن أن ينتج عنه توسع في المشاريع غير الإنتاجية، وتوجه الأموال نحو الاستهلاك بدلاً من الاستثمار، الأمر الذي ينعكس سلباً على النمو الاقتصادي والكفاءة، أما معدلات الفائدة الحقيقية الموجبة فإنها يمكن أن تؤدي إلى تحسين كفاءة الاستثمار في حين إن المبالغة في المعدلات المرتفعة جداً للفائدة يمكن أن تؤثر على ثبات النظام المصرفي وتؤثر على نحو عكسي على الكفاءة التخصصية.

مع النظرية الاقتصادية حيث احتل سعر الفائدة مكانة هامة في الفكرين النقدي والمالي على مختلف العصور، وتزامنا ذلك مع ظهور وتطور النقود. حيث تناولت النظريات الاقتصادية المختلفة الدور الأساسي الذي تلعبه أسعار الفائدة كحلقة وصل بين المدخرين والمدخرين. يؤثر المعدل الحقيقي للفائدة على تنمية القطاع المالي من خلال تأثيره على الادخارات المالية وعلى كلفة رأس المال، ويتحدد المعدل الحقيقي للفائدة بوساطة العوامل الحقيقية وذلك في الأجل الطويل؛ وفي الأجل القصير، فإن المعدل الحقيقي للفائدة يكون محددًا بوساطة كل من إجراءات السياسة النقدية، فضلاً عن العوامل الهيكلية والبيئية التي تؤثر على توقعات التضخم ومواكبة ضبط المعدلات الاسمية في السوق

جدول (٨)

تقدير العلاقة طويلة الاجل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2	1.535795	0.045308	33.89693	0.0000
INF	-232.5098	28.81520	-8.069000	0.0000
EX	37.53653	1.621613	23.14765	0.0000
R	134221.5	23178.61	5.790750	0.0000
C	36553.60	2002.990	18.24952	0.0000
EC = GDP - (1.5358*M2 -232.5098*INF + 37.5365*EX + 134221.5162*R + 36553.6017)				

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على برنامج (EViews ١٢)

أولاً: الاستنتاجات:

استنتاجات الجانب التحليلي.

١. أن واقع الاقتصاد العراقي لا يستطيع السيطرة على نمو عرض النقد من خلال ادواته المختلفة بل أشار إلى عكس ذلك إذ اخذت معدلات النمو في عرض النقد تتزايد بشكل طردي مع تزايد معدلات نمو الانفاق العام، الامر الذي يؤكد قوة تأثير دالة الطلب الحكومي على النقود المتأثرة بالدخل الحكومي من الموارد النفطية من خلال مقايضة نقود البنك المركزي كمطلوبات بالنقد الاجنبي المشتري من الحكومة كموجودات داخل الميزانية العمومية للبنك المركزي.

٢. تميز سعر الفائدة في الاقتصاد العراقي بالثبات الا زيادات طفيفة وذلك لان السلطات النقدية لم تستخدم سعر الفائدة للتأثير في النشاط الاقتصادي والحد من ارتفاع معدلات التضخم.

٣. ان ارتفاع سعر الصرف مقارنةً بسعر النافذة العملة فذلك يعكس طلباً محلياً اضافياً على الدولار الأمريكي، أي ان السلطة النقدية لم تلبى الطلب على الدولار بصورة تامة، لذا فان القرارات التي يتخذها البنك المركزي تجاه حجم مبيعاته من الدولار الأمريكي تؤثر بصورة مباشرة على سعر الصرف في السوق الموازي، فكما قلت المبيعات ارتفع سعر الدولار الأمريكي. ان هذه الآلية تضمن تعقيم عرض النقود المتولد

من الزيادة التي يشهدها الانفاق الحكومي كنتيجة للزيادة في العائدات النفطية، وفي ظل غياب هذه الآلية فان معدل التضخم سيرتفع بصورة لا نهائية.

استنتاجات الجانب العملي

١. سجل عرض النقد تأثير معنوي في العراق بين عرض النقد ومعدل النمو، إذ سجلت درجة استجابة المتغير المستقل للمتغير التابع ما قيمة (٩٩%) أي ان زيادة عرض النقد بمقدار وحدة واحدة سوف يعمل على زيادة النمو الاقتصادي بمقدار ١٥٣%.

٢. سجل معدل التضخم في العراق تأثيراً عكسياً وذات دلالة معنوية على النمو الاقتصادي، سجل سعر الصرف في العراق تأثيراً ايجابياً ومعنوياً على النمو الاقتصادي، سجل سعر الفائدة تأثيراً ايجابياً ومعنوياً على النمو الاقتصادي.

ثانياً: التوصيات:

١. يتميز الاقتصاد العراقي بسمات عديدة منها الايجابي كتوفير المواد النفطية، فهو يمتلك ثاني اكبر احتياطي في العالم، ووفرة المواد المعدنية والأراضي الزراعية، وأخرى سلبية، إذ بقي الاقتصاد أحادي الجانب يعتمد على القطاع النفطي، مما يجعله عرضة للصدمات الخارجية، كما يتميز بالتضخم وعجز الموازنة والبطالة وعجز القطاع الزراعي عن الإيفاء

لضمان استقرار الاقتصاد ويقائه بعيداً عن التقلبات المفرطة في الإيرادات، وتعويض فشل سياسات الحكومات المتعاقبة في إدارة الفوائض الكبيرة التي تحققت خلال عقد مزدهر من الوفرة المالية الربعية والتي كان من الممكن ان تسهم في بناء الاقتصاد وتميمته وجعله اقل احادية.

٤. على السياسة النقدية ان تعمل للسيطرة على الكتلة النقدية الكبيرة عن طريق تحقيق تناسب متوازن بين الكتلة النقدية والنواتج المحلي الاجمالي العراقي للوصول الى توازن القطاعين الحقيقي والنقدي.

باحتياجات السكان والصناعة بالمواد الغذائية.

٢. العمل على تقليل عرض النقد عن طريق الانفاق على المشاريع الاستثمارية وتقليص الانفاق على الانفاق الاستهلاكي الامر الذي يؤدي الى انخفاض معدلات التضخم فضلا عن انخفاض أسعار الفائدة وبالتالي زيادة الاستثمار.

٣. انشاء صندوق سيادي للفوائض النفطية ضرباً من الخيال في المرحلة الراهنة، الا ان انشاء مثل هذا الصندوق عند ارتفاع أسعار النفط يبقى الملاذ الاخير

الهوامش:

٦) افريت هاجن، اقتصاديات التنمية، ترجمة جورج خوري، مركز الكتب الاردني، ١٩٨٨، ص ٢٤.

٧) سيمون كوزنتس، النمو الاقتصادي الحديث، ترجمة لجنة من الاساتذة الجامعيين، دار الافاق الجديدة، بيروت، ١٩٦٦، ص ٢٤٨، ص ٢٦٥.

٨) جيمس جوار تيني و ريجارد ستروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام و الخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الحمن و عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٨، ص ٥٨١.

٩) الطيب بولحية، التحليل الاقتصادي الكلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، ٢٠١٥-٢٠١٦، ص ٩٣.

١٠) حاتم علي القرشي، اقتصاديات التنمية، مطبعة حوض الفرات، النجف الاشرف، ٢٠١٧، ص ٣٦-٣٧.

١١) عبد الله زاهي الرشدان، اقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٨، ص ٥١.

١٢) أموري هادي وهلال البياتي، تقدير مساهمة التغير التكنولوجي في نمو الإنتاج: رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي، مركز العراق للدراسات، بدون تاريخ، ص ٢٢٧.

١) حيدر يونس كاظم، الفكر الحديث في السياسات الاقتصادية، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، كربلاء المقدسة، ٢٠١٦، ص ٤٧.

٢) نضال الهاشمي وغفران الجبوري، تشخيص أثر الحصار الاقتصادي على المتغيرات الاقتصادية الكلية: دراسة قياسية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (٥)، ٢٠٠٢، ص ١٢٣.

٣) عبد الحسين جليل أغالبي وآخرون، استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية في المجاميع النقدية في عينة من الدول النامية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، المجلد العاشر، العدد (١)، ٢٠٠٨، ص ١٩٤.

Johnston, R. Barry, and Pazarbasioglu, Ceyla, Financial Sector Reform and the Real Sector, Sequencing Financial Sector Reforms, International Monetary Fund, ١٩٩٩, P٢٢٢.

٥) محمد ضيف الله القطايري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار غيدان، عمان، ٢٠١١، ص ٢٢ - ٢٣

(٢٠) اديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي ... الى اين؟، دار المواهب للطباعة، النجف

الاشرف، ٢٠١١، ص٣٤.

(٢١) ماردين محسوم فرج وشفان جمال حمه سعيد، مصدر سابق، ص١٠٠.

(٢٢) مدحت القرشي، السياسة النقدية والتضخم والتنمية في العراق. متاح على الموقع: <http://iraqueconomists.net>.

(٢٣) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠٠٤، ص٧.

(٢٤) عمرو محيي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٧٥، ص٥٨.

(٢٥) وليد اسماعيل السيفو واحمد محمد مشعل، الاقتصاد القياسي التعليمي بين النظرية والتطبيق، عمان، الطبعة الاولى، ٢٠٠٣، ص٢١.

(٢٦) علي القرشي، تفعيل أدوات السياسة النقدية في الأقطار النامية مع إشارة للعراق للمدة ١٩٩٠-٢٠٠١، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٥، ص٢٩.

(١٣) جوار تيني و ستروب، مصدر سابق، ص٥٨٨.

(١٤) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠١٤، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، ص٣٠.

(١٥) البنك المركزي العراقي، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠١٩، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، ٢٠١٩، ص٢.

(١٦) مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للعراق بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم، شبكة الاقتصاديين العراقيين، ٢٠١٢، ص٢١٠.

(١٧) اسراء عبد فرحان، تأثير التضخم المستهدف والنتائج المحتمل في السياسة النقدية للعراق، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد، ٢٠١٦، ص٥٢.

(١٨) البنك المركزي العراقي، مصدر سابق، ٢٠١٩، ص٨٥.

(١٩) عوض فاضل اسماعيل الدليمي، نحو التقارب بين سعر الصرف السوقي ومثيله الاسمي المثبت رسمياً للدينار العراقي تجاه الدولار الأميركي، مجلة العلوم العراقية الاقتصادية، العدد ٤٦، ٢٠١٥، ص٤٣.

قياس وتحليل بعض المتغيرات النقدية في النمو الاقتصادي العراقي (٩٠٤)
